

تحديات الغاز في المنطقة

الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط وتحدياته

يُعتبر اكتشاف الغاز في مياه شرق البحر الأبيض المتوسط تطوراً مهماً، وخصوصاً لما يقدمه من فرص تنموية للدول المشرفة على هذه المنطقة، لكنه أيضاً يضاف إلى عناصر الصراع الكثيرة العربية - الإسرائيلية، لأنه، ولأول مرة، بدأ يوفر الفرصة لإسرائيل، لولوج قطاع الطاقة العربي الذي يشكل عماد الاقتصاد للدول العربية.

وتحاول إسرائيل، بمساندة أميركية، استغلال معاهدات السلام التي وقعتها مع دول عربية، في عقد اتفاقات لتزويد تلك الدول بالغاز لمدة ٢٥ عاماً، وهو أمر إذا ما تم، سيربط هذه الدول عضويًا، ولعدة عقود، بالاقتصاد الإسرائيلي.

ويشكل اكتشاف احتياط الغاز في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المطلّة على شرق البحر الأبيض المتوسط، فرصة لإسرائيل أيضاً، في غياب الاتفاقات على الحدود البحرية بين الدول المعنية، لوضع اليد مجدداً على ثروات طبيعية عربية، الأمر الذي ربما يفتح جبهة جديدة في الصراع العربي - الإسرائيلي.

لقد بادرت الدول الكبرى إلى إبداء اهتمام باستغلال هذا العامل الجديد في شرق البحر الأبيض المتوسط لخدمة مصالحها ومصالح إسرائيل، إذ اقترحت الولايات المتحدة مشروعاً لربط تصدير الغاز المصري والإسرائيلي والقبرصي من خلال منظومة من الأنابيب تعبر تركيا واليونان، ثم ربطها بشبكة الغاز الأوروبية. فالولايات المتحدة، ومن خلال ترويج هذا المشروع، تحاول ربط الصادرات المصرية بالصادرات الإسرائيلية، فضلاً عن إيجاد حل لتوحيد جزيرة قبرص، وكذلك تزويد تركيا ودول الاتحاد الأوروبي بإمدادات الغاز كي تحلّ، ولو جزئياً، محل الإمدادات الروسية، كون المخزون المكتشف في شرق البحر الأبيض المتوسط ضئيلاً جداً مقارنة بما تمتلكه روسيا من مخزون.

وتطرح التجربة المصرية في قطاع الغاز عدة أسئلة منها: كيف، مثلاً، يمكن لدولة مصدرة للغاز الطبيعي، مثل مصر، أن تتحول بسرعة إلى دولة مستوردة؟ وهنا يثير الخبير البترولي إبراهيم زهران، في تقريره المعنون "كيف تحولت مصر من مصدر للغاز إلى مستورد؟" فضيحة بيع إسرائيل الغاز بسعر أقل من تكلفة الإنتاج، ويتحدث عن تجربة مصر فيما يتعلق بأولويات استخدام الغاز، ويسأل

عماً إذا كانت الأولوية هي لتوفير احتياط وافٍ للاستهلاك الداخلي، أم للتصدير، ذلك بأن محطات الكهرباء المصرية، في أغليبيتها، باتت تعتمد الآن على الغاز كوقود لها، فضلاً عن استعماله وقوداً لقطاع النقل العام في بعض الحالات، كما يتم إيصال الغاز بالأنابيب إلى المنازل في بعض الأحياء السكنية في المدن الكبرى، علاوة أيضاً على استعمال الغاز الطبيعي كلقيم في المصانع البتروكيمياوية.

فلسطينياً، يكتب نائب رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد الوطني في الحكومة الفلسطينية الحالية، محمد مصطفى، عن "البتترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانيات والمعوقات"، وكيف منعت إسرائيل منذ سنة ٢٠٠٠ تطوير حقل "غزة مارين" الذي يقع في المياه الفلسطينية المحاذية لساحل غزة، وكيف حاولت إيصال الإمدادات من حقل "غزة مارين" إلى أراضيها أولاً، كي تستقطع ما تحتاج إليه لمحطاتها الكهربائية، ثم تنقل ما تبقى إلى قطاع غزة، علاوة على مطالبتها بمعادلة سعرية مخفضة، تقل عن المعادلات السعرية العالمية، وخصوصاً الأوروبية منها. واستعملت إسرائيل ذرائع عديدة للتمويه على مطالبها الأساسية هذه، ولوقف تطوير حقل "غزة مارين"، بحجة أن جزءاً من الحقل يقع في المياه الإسرائيلية، كما أبدت مخاوفها من حصول حركة "حماس" في غزة على الريع المالي من بيع الغاز.

واستطاعت إسرائيل اكتشاف حقول عديدة في المياه الشمالية، غير أن أغلبية هذه الحقول، كما يقول الخبير البترولي وليد خدوري في تقريره "الغاز الطبيعي في إسرائيل: تطور الاكتشافات ومجالات التصدير"، ذات احتياط ضئيل، وتقع في مناطق بحرية عميقة جداً، يصل عمق بعضها إلى نحو ٢٠,٠٠٠ قدم تحت سطح المياه. وتشكل ضآلة الاحتياط وعمقه تحدياً للشركات العاملة على الإنتاج، لأن تكلفة الإنتاج تصبح عالية جداً، فضلاً عن أنه يستوجب توفر احتياط كافٍ لإنجاح تطوير الحقل اقتصادياً. لكن هناك حقلين ضخمين هما "تامار" و"ليفايثان" يختلفان عن بقية الحقول الشمالية، وقد ركزت الشركات على تطوير هذين الحقلين، وتأجيل تطوير الحقول الصغيرة.

التقارير الثلاثة التي تكوّن ملف "الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط وتحدياته" في هذا العدد من "مجلة الدراسات الفلسطينية"، هي جزء من مجموعة تقارير قدمت في الندوة السنوية الأولى لمؤسسة الدراسات الفلسطينية بشأن اكتشاف الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي عُقدت في بيروت في منتصف كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤. أما بقية التقارير، فتعمل المؤسسة على نشرها، إلى جانب هذه التقارير الثلاثة، في كتاب منفرد. ■

هيئة التحرير